الأنباء
الخميس 25 اغسطس 2011

### طار مشروع عون الكهربائي وبقي مجلس الوزراء

# المعارضة اللبنانية تدعو الحكومة للرحيل قبل سقوط «باب عزيزيتها»!

لم تتوصل الحكومة اللبنانية الى حل لازمتها الكهربائية في الجلسة الاسطورية التي عقدتها في القصر الجمهوري في بعبدا صباح امس الحاقا بجلسة الثلاثاء العقيمة، واكد وزير الاعلام بالوكالة وائل ابوفاعور ان المناقشات الكثيفة التي سبقت الجلسة او تخللتها لم تفض الى تسوية تسمح للحكومة بارسال المشروع الكهربائي الى مجلس النواب الذي ارجأ جلسته التي كانت مقررة امس، ما ان تبلغ بحصيلة اجتماع مجلس الوزراء الذي ارجأ الموضوع الى السابع من سبتمبر بعد التفاهم على خفض المنسوب السياسي فيه واعتباره مسألة تقنية محضة.

وقال الوزير ابوفاعور ان الرئيس ميشال سليمان اكد على ضرورة ايجاد علاج لموضوع الكهرباء بخطة يتم التوافق عليها من قبل جميع مكونات الحكومة وابعاد الامر عن جميع التجاذبات السياسية، كما اكد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي على ضرورة استمرار المشاورات بخصوص الكهرباء ومعالجة الموضوع عبر خطة يتفق عليها من قبل الجميع.

واضاف ابوفاعور قائلا لقد تم الاتفاق على سحب منسوب السياسة عن موضوع الكهرباء، وحصرها بالناحية التقنية، نافيا علاقة الخصومات السياسية والكرامات بالموضوع، مؤكدا الحرص على كرامات الجميع وفي المقدمة العماد عون والتيار الوطني الحر.

ودافع ابوفاعور عن موقف النائب وليد جنبلاط ووزرائه في الحكومة وقال ان لديهم الحق بطرح ما يرونه مناسبا.

وقال: اهم ما حصل في جلسة اليوم هو سحب موضوع الكهرباء من التجاذب السياسي، الجميع تراجع خطوة الى الوراء لاعطاء المزيد من الوقت لنقاش علمي وموضوعي.

نواب من «الكتائب» والقوات في الوسط التجاري لبيروت بعد فشل انعقاد جلسة البرلمان

وكان الرئيس سليمان نفى ان يكون التضامن الوزاري في خطر، تعقيبا على تلويح العماد عون بترك الحكومة، اما رئيس الحكومة فقد جزم بالقول ان التضامن الحكومي لم يتأثر ولا احد يختصر المجلس بنفسه، وقد كرر الرئيس ميقاتي هذا القول بعد لقائه الرئيس نبيه بري لاحقا، حيث اطلعه على المداولات التي سبقت جلسة مجلس الوزراء او التي تخللتها، حيث استبعد ردا على اسئلة الصحافيين في مجلس النواب ان يكون ثمة خطر يتهدد الحكومة.

وكان العماد ميشال عون اعتبر ان ربط الخطة الكهربائية بالحكومة وليس بالوزير وحده يحمل في طياته مخالفة قانونية وقال عون: ان المسألة مسألة كرامة ولتطيير الحكومة، هناك اعتداء على كرامتنا بهذا الموضوع لذلك فلتطير الحكومة لكن كرامتنا تبقى.

**باسيل: لا حكومة دون خطة الكهرباء**

وزير الاتصالات نقولا صحناوي (كتلة عون) قال: آمل ألا نكون أمام ازمة حكومية خطرة، فيما اعتبر وزير الطاقة جبران باسيل ان كل الإجابات المطلوبة تقنيا قد أعطيت، إنما بقي الشق السياسي، ومن لديه اعتبارات سياسية وتصفية حسابات فليضعها في مكان آخر، مؤكدا ان الدستور يعطيه حق التصرف بأمور وزارته.

الوزير باسيل وصف جلسة مجلس الوزراء امس قبيل انعقادها بجلسة «الفرصة الأخيرة» لكنه عاد ومدد لهذه الفرصة بمجرد قبوله بتأجيل الموضوع الى وقت لاحق، رغم قوله ان لا حكومة دون خطة الكهرباء.

لكن النائب مروان حمادة نصح الحكومة التي وصفها بالفاشلة بالرحيل قبل سقوط الحصن الأخير.. او باب عزيزية هذه الحكومة.

بدوره، النائب القواتي جوزف معلوف رد على تلويح عون بالانسحاب من الحكومة بقوله: من المضحك المبكي ان يضع احد كرامته الشخصية مقابل سلامة الوطن.

وعن المؤتمر الصحافي للنائب محمد رعد قال المعلوف ان رعد تسرع وان كلامه لم يحمل جديدا.

**حقيقة المشكلة**

وتتمحور المشكلة الكهربائية في ان وزراء الرئيسين سليمان وميقاتي والنائب وليد جنبلاط يدعمون التوجه نحو الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، لعدم قدرة الدولة على تمويل كلفة المشروع المطروح وحدها، فيما يسعى وزراء التيار الوطني الحر الى اقرار المشروع بتمويل من الدولة واشراف من وزير الطاقة.

وزير الدولة احمد كرامي قال ان الدستور لا يسمح لمجلس النواب بمنح الوزير حق التصرف بالأموال المرصودة لمشروع الكهرباء، واضاف: هذا لم يحصل في تاريخ لبنان.

أما بالنسبة لمجلس النواب، فقد سجل بعض النواب على الرئيس نبيه بري إبلاغهم تأجيل الجلسة التشريعية التي كانت مقررة امس، بواسطة الامين العام لمجلس النواب وليس منه شخصيا، وهي حالة غير مسبوقة.

وردت اوساط رئيس المجلس انه قرار تأجيل الجلسة بعدما تبين له عدم توفر النصاب 52 نائبا فقط وصلوا من اصل 128، وغالبيتهم من نواب المعارضة في حين غاب الاكثريون الجدد، ولا ضير ان تبلغوا الإلغاء من الامين العام للمجلس.

واشارت الاوساط الى ان ثمة اسبابا اخرى للتأجيل تتمثل في الرغبة في تجنب نقل المشكلة الكهربائية من مجلس الوزراء الى مجلس النواب.

● بيروت ـ عمر حبنجر

## مصدر لبناني مسؤول لـ «الأنباء»: 4 خيارات أمام حزب الله أفضلها العدالة

مسار المحكمة الخاصة بلبنان أقلع وهو سيكمل إلى نهاية المطاف، هذا ما أكده مصدر مسؤول لـ «الأنباء» في معرض تعليقه على تداعيات الجزء الصادر من القرار الاتهامي باغتيال الرئيس رفيق الحريري، ولئن اتسم هذا المسار بالبطء والموضوعية والمهنية فإنه سيصل الى خواتيمه في النتيجة.

وأضاف المصدر المسؤول قائلا: عندما أنشئت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا لم يكن احد ليصدق بأنها ستفعل اي شيء ملموس وهاهي بعد سنوات تصدر أحكامها فكل القضايا المتعلقة بالجرائم المرتكبة من قبل النظام اليوغوسلافي وها هم المطلوبون قد مثلوا أمامها في نهاية المطاف.

وفي لبنان، فإن مسار العدالة سينتصر وسيبلغ منتهاه بكل الظروف والأشكال.

وتوقع المصدر ان يفرض حزب الله على حكومة ميقاتي ان تمتنع عن تمويل المحكمة وهنا ستبدأ المشكلة الحقيقية، فلبنان لن يجرؤ على فسخ بروتوكول التعاون مع المحكمة لأن خطأ مماثلا سيترك تداعياته الكبرى داخليا وخارجيا.

أمام مجريات الأمور وبعد الاطلالة الأخيرة للسيد نصرالله يبدو حزب الله أمام 4 احتمالات:

1 ـ قيام حزب الله بمغامرة اقليمية بتحرك جبهة الجنوب وهو ما يخدم النظام السوري والحكومة الاسرائيلية ربما في ظل أزمتها الداخلية والمطالبات الشاملة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية وهو ما يحتاج الى قرار ايراني.

2 ـ يسود لدى فئة عريضة في الجناح الأمني لحزب الله اعتقاد بأن مسار الأمور يستهلك مصداقية حزب الله ومعنوياته وهيبته وهو ما يستدعي القيام بعمل عسكري أمني في الداخل بانفلاش عريض يؤمن العراضة المطلوبة من هذا القبيل ويفضي الى الإمساك بالقرار اللبناني نهائيا.

ولهذا القرار محاذير كبرى فأي كلفة سيدفعها حزب الله من جراء ذلك على المديين المتوسط والبعيد.

3 ـ احتمال ان يتقاطع حزب الله مع الدعوات الموجهة اليه لمد اليد وتخطي الماضي والاسراع الى تحقيق العدالة والقيام بكل ما يؤدي الى طي الصفحة الأليمة وتعزيز الوحدة الوطنية، وهو افضل خيار امام حزب الله لكنه مستبعد بشكل شبه تام.

4 ـ استمرار حزب الله على المنوال نفسه وتمسكه بالنهج عن الذي يسود اليوم.

وختم المصدر مؤكدا ان الحكومة اللبنانية ستستمر في الأداء نفسه وهي ستخضع للتطورات ولما سيكون لكل ذلك من مفاعيل وتداعيات، مشيرا الى انه بقدر ما يتراجع النظام السوري بقدر ما تزداد الحكومة اللبنانية ضعفا وما تفتقر أكثر فأكثر إلى عدة الشغل والجرأة على اتخاذ قرارات تعود بالفائدة على دمشق وحزب الله وحلفائه.

● بيروت ـ ناجي يونس

### عضو كتلة «الإصلاح والتغيير» أكد أن ميقاتي لم يسهم في إبراز وحدة الحكومة حتى الساعة

# أسود لـ «الأنباء»: الأمور ستؤول إلى انسحاب الوزراء العونيين من الحكومة!

اكد عضو تكتل التغيير والاصلاح النائب زياد اسود ان التيار الوطني الحر لن يرضى ان يكون شاهد زور علي منهجية حكومية شبيهة بمنهجية المدرسة الحريرية لجهة مقاربتها الملفات الحيوية ذات المنفعة الشعبية كانتاج الطاقة الكهربائية وتعاطيها مع الشأن العام بطريقة سطحية لا تمت الى الاصلاح الحقيقي بصلة، مؤكدا بمعنى آخر انه ان لم يتمكن التيار الوطني الحر من تحقيق ذاته وترجمة مبادئه الاصلاحية من خلال مشاركته بعشرة وزراء في الحكومة، فسينسحب من صفوفها غير آسف على قراره، خصوصا انه اعطى الحكومة الميقاتية ما لم يعطه اي فريق آخر.

وردا على سؤال حول رؤيته لمشهد ما بعد الانسحاب العوني من الحكومة، خصوصا ان ابرز تداعيات هذا الانسحاب سيكون الفراغ الدستوري على مستوى الرئاسة الثالثة، لفت النائب اسود في تصريح لـ «الأنباء» ان البلاد لم تعد تحتمل الرزوح تحت اوزار سياسة التمييع والتسويف نتيجة نعمد ابقائها دون خطة انمائية شاملة تعيد للشعب اللبناني ادنى حقوقه الطبيعية كتوفير الطاقة الكهربائية والمائية وتأمين الخدمات الاجتماعية التي ستساهم حكما بإخراجه من نفق العوز المالي الذي يتخبط فيه، داعيا اعضاء الحكومة الى تحمل مسؤولياتهم تجاه الشعب ووقف سياسة المماطلة لتأمين حقوقه، وهي المسؤولية التي لن تسمح للوزراء العونيين ان يتحولوا الى شهود زور على سياسة حكومية مستنسخة عن السياسة الحريرية.

زياد اسود

**رد على فتفت**

في سياق متصل، رد النائب اسود على كلام النائب احمد فتفت الذي اعتبر فيه ان حزب الله هو من يملك قرار انسحاب العماد عون من الحكومة، مؤكدا ان مشاركة التيار الوطني الحر بعشرة وزراء في الحكومة نابع من قوته الشعبية ومن تفاعله مع المجتمع اللبناني دون تمييز بين طائفة واخرى، وبالتالي فإن الحضور العوني في الحكومة الميقاتية يتمثل فقط بالوزراء العشرة خاصته وليس بأي فريق آخر مهما بلغت صلة التحالف والتفاهم معه، مستدركا بالقول ان تفاهم التيار الوطني مع حزب الله واضح لجهة تضامن الفريقين في مواجهة كل الامور المصيرية والوطنية انما ليس على قاعدة ان يكون الفريقان نسخة طبق الاصل عن بعضهما، معتبرا بالتالي ان عدم تحقيق التيار لنفسه داخل الحكومة سيؤول الى حتمية انسحاب وزرائه منها دون ان يثنيهم احد عن السير في قرارهم بالانسحاب من الحكومة وذلك لاعتباره ان الحضور العوني في الحكومة لن يكون بمنزلة «آجر كرسي» كما كان عليه فريق الحريري خلال مشاركته في الحكومات الحريرية السابقة لجهة ائتماره بالاملاءات الخارجية.

واضاف النائب اسود ان تأجيل تبني الحكومة مشروع قانون انتاج الطاقة الكهربائية تحت عنوان «مزيدا من الدرس» يؤكد عدم وجود انسجام فعلي بين الاكثرية النيابية وعدم تضامنها بشكل حقيقي حيال سياسة الحكومة، ما يعني ان الامور ستؤول حتما الى انسحاب الوزراء العونيين من الحكومة رفضا منهم لاستمرار البلاد دون اصلاحات جذرية على مستوى الادارة والخدمات واعتراضا على اطعام الشعب ما انتجته الحكومات الحريرية من سموم سياساتها التي فتكت بقدرته المالية وانتجت على سبيل المثال اغلى فاتورة كهرباء في العالم مترافقة مع فاتورة المولدات الكهربائية.

وردا على سؤال حول ما اذا كان يرى في الرئيس ميقاتي مساهما فعليا في تمتين اواصر الوحدة الحكومية، لفت النائب اسود الى انه حتى الساعة لم يبد الرئيس ميقاتي مساهمة حقيقية في ابراز هذه الوحدة ظنا منه ان هذا النهج قد يكون سبيلا لتقويته داخل الطائفة السنية، علما ان هذه الحكومة ولدت بهدف ايجاد الحلول للازمة المتفاقمة، وليس لتكون مرآة للحكومات السابقة لجهة عدم الانسجام بين اعضائها والذي ادى الى سقوط آخر الحكومات الحريرية.

**المحكمة قسمت البلد**

على صعيد آخر وعلى مستوى المحكمة الدولية، لفت النائب اسود الى ان ما تشهده البلاد من انقسام عمودي حول مقررات المحكمة وقرارها الاتهامي لن يوصل قوى 14 آذار الى النتائج التي ترجوها من خلال اتهام عناصر من حزب الله بالوقوف وراء الجريمة، معتبرا ان جل ما في حيثيات هذا الانقسام هو محاولة البعض اللعب على الاوتار الطائفية، كون تلك القوى ايقنت بشكل غير قابل للشك ان ما جاء في متن القرار الاتهامي ينتقص من ثبوتية الادلة ولا يحترم الاصول والقواعد القانونية الاجرائية، معتبرا بالتالي ان المحكمة الدولية برمتها ستبقى وفقا لكل هذه التجاذبات السياسية حولها ورقة اساسية لابرام تسوية تكون بأبعادها لصالح الحريري، معربا عن قناعته ان الرئيس الحريري مستعد لبيع المحكمة مقابل امساكه بالسلطة وهو ما ثبت من خلال اتهامه الضباط الاربعة ومن اعتذاره من سورية بعد اتهامها بالجريمة، وما قد يؤول لاحقا الى اعتذاره من حزب الله فيما لو تأكد له ان تسوية ما قد تبرم في الافق لصالحه على المستوى السياسي.

● بيروت ـ زينة طبارة

## قيادي في 14 آذار لـ «الأنباء»: لا مصلحة لحزب الله في تطيير الحكومة

يعتقد قيادي بارز في 14 آذار انه لا مصلحة لحزب الله في هذه اللحظة السياسية بتطيير الحكومة لاعتبارات داخلية واقليمية.

واكد هذا القيادي لـ «الأنباء» ان الحزب الذي كان وراء قيام الحكومة الميقاتية للامساك بمفاصل الدولة في ظل مخاوفه من انهيار النظام السوري وانقلاب معطيات التوازن اللبناني لغير مصلحته لن يألو جهدا في الدفاع عن الحكومة واستمرارها باعتبار ان وجودها لا يمنحه فقط الارجحية السياسية في اللعبة الداخلية بعد ان تمكنت 14 آذار من الموازنة معه على امتداد السنوات السابقة بين قوة الشرعية وشرعية الامر الواقع.

وبالتالي لن يفرط في الشرعية التي اصبحت تحت سيطرته، فضلا عن ان الحكومة تشكل خط الدفاع للمواجهة مع الشرعية الدولية ومن دونها سيصبح في مواجهة مباشرة مع هذه الشرعية وهذا ما يحاول تلافيه.

القيادي في 14 اذار يرى ان حزب الله يدرك جيدا ان انفراط الحكومة يعزز انفراط الاكثرية واستحالة تشكيل حكومة جديدة برئاسة شخصية سنية مقربة من الحزب ما يعني الدخول مجددا الى مرحلة تصريف الاعمال وهذه المرحلة التي ترضي 14 آذار بتحقيقها على 8 آذار من زاويتين: عجزها عن الحكم منعها من الامساك بمفاصل السلطة بينما مرحلة تصريف الاعمال لا تتناسب مع تطلعات الحزب الذي يريد ضمان استمرار وجود الحكومة بعد انهيار النظام السوري بغية ان يكون في موقع التفاوض ليتمكن من فرض شروطه.

● بيروت ـ محمد حرفوش

## أخبار وأسرار لبنانية

● **ملفات جاهزة:** تلوح أوساط الرئيس نجيب ميقاتي بملفات كثيرة «جاهزة لفتحها عندما نقرر الرد على حملات التجريح والتجني»، وتقول لاصحاب الحملات: «الويل لكم اذا قرر نجيب ميقاتي ان يتكلم، فسيكون عنده لكل سؤال جواب ولكل مرحلة من الحملات ملفها».

وتضيف: «اذا قررنا كشف المستور فسيرون ان ما قيل في مجلس النواب وفي الرد على بيان البريستول ليس الا نقطة في بحر».

● **كلام كبير:** نقل عن النائب وليد جنبلاط قوله في رد غير مباشر على العماد ميشال عون في موضوع الكهرباء «لن نخضع لمنطق التهديد والابتزاز الذي يستخدم معنا على قاعدة اما ان تسيروا بما نريده واما الويل والثبور وعظائم الامور».

وأضاف: «مش فارقة معنا حتى لو كنا كجبهة نضال نشكل أقلية في الحكومة، ولا آبه اذا كان موقفي هذا سيزعزع الحلف السياسي القائم».

● **مشادة كلامية:** خلال جلسة مجلس الوزراء الاخيرة في قصر بعبدا حصلت مشادة كلامية بين الوزيرين مروان شربل وجبران باسيل على خلفية الموضوع الامني.

فقد أثار باسيل الموضوع واسترسل في الحديث عن المسائل الامنية ودور بعض القادة الامنيين مطالبا بطردهم لانهم خالفوا القوانين وتعليمات الوزير، فاستثار هذا الموقف وزير الداخلية الذي اعتبر نفسه خبيرا في الملفات الامنية متمنيا على الوزراء ان يهتم كل في نطاق اختصاصه، لانه غير مستعد ان يتقبل نصائح حول المواضيع الامنية من أشخاص ليسوا خبراء ولا يعرفون في الموضوع، وقد وتر مثل هذا الكلام الاجواء وسرعان ما تمت الاتصالات لتطويق المواجهة.

أوساط قريبة من العماد عون تشير الى فتور في العلاقة بينه وبين الوزير شربل والى خيبة لدى عون من أداء الوزير.

● **مدير عام التعليم المهني:** صادق مجلس الوزراء على تعيين أحمد دياب مديرا عاما للتعليم المهني والتقني وتم تأجيل قرار تعيين رئيس الفرع الفني في رئاسة الجمهورية بسبب اعتراض وزير الدولة نقولا فتوش الذي اصر على أن هذا المنصب من حصة الكاثوليك وليس الطائفة السنية، حيث كان مرشحا للمنصب رئيس دائرة الموازنة في القصر الجمهوري محمد الخطيب.

● **البطريرك إلى فرنسا:** يزور البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي فرنسا ابتداء من 3 سبتمبر المقبل وحتى 8 منه بدعوة من الرئيس نيكولا ساركوزي الذي يستقبله ظهر يوم الاثنين في 5 سبتمبر ويقلده الوشاح الاكبر الفرنسي، في خطوة لافتة تعكس مدى تعلق فرنسا بلبنان وبالطائفة المارونية، وان بينهما علاقات تاريخية مميزة وممتازة، ويجتمع الراعي مع كبار المسؤولين الفرنسيين قبل ان ينتقل الى ليون ومرسيليا ولورد قبل عودته الى لبنان.

وتشير المعلومات الى ان الراعي سيشرح لساركوزي والمسؤولين الفرنسيين الخلفيات التي على أساسها أطلق دعوته الى قيام مؤتمر وطني لاعادة صياغة ميثاق وطني جديد.